



تغيير خارطة تسعير المعاملات
في المملكة العربية السعودية
التحضير لاتفاقيات التسعير المسبق

مقدمة

بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٢٣، أصدر مجلس إدارة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بالمملكة العربية السعودية موافقته على تطبيق تعديلات تعليمات تسعير المعاملات، والتي تضمن بدء سريان أحكام برنامج اتفاقيات التسعير المسبق بموجب المادة ٢٣ من تعليمات تسعير المعاملات المعدلة.

وفقاً لتعليمات تسعير المعاملات المعدلة، يحق للمكلفين الخاضعين لجباية الزكاة التقدم بطلب تطبيق اتفاقية التسعير المسبق وفق الشروط الآتية:

٢ أن يبدأ المكلف بإجراءات اتفاقية التسعير المسبق قبل اثنا عشر شهراً على الأقل من بداية السنة المالية الأولى المعنية في الطلب.

١ ألا يقل الحد الأدنى للمعاملة المشمولة ضمن اتفاقية التسعير المسبق عن مائة مليون ريال سعودي ما يعادل (~) ٢٦.٦٦ مليون دولار أمريكي؛ و

فيما يتعلق بالشروط الأول، ينص نظام تسعير المعاملات أن للهيئة الحق في استثناء بعض المعاملات التي تتسم بالتعقيد من تطبيق الحد الأدنى البالغ قيمته مائة مليون (١٠٠.٠٠٠.٠٠٠) ريال سعودي.

علاوة على ذلك، تنص تعليمات تسعير المعاملات على ما يلي:

٣ تقوم الهيئة بتطبيق اتفاقية التسعير المسبق على السنوات اللاحقة لتقديم المكلف الخاضع لجباية الزكاة للطلب (بمعنى أن تشمل الاتفاقية السنوات السابقة).

٢ تكون مدة اتفاقية التسعير المسبق (٣) ثلاث سنوات، على أن يتم تقديم إيضاحات سنوية من قبل المكلف لإثبات الالتزام بها.

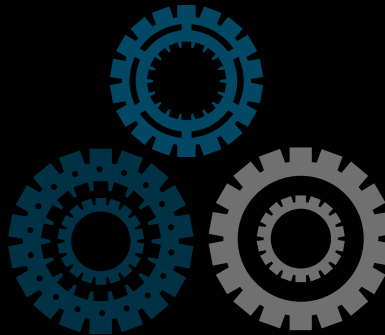
١ تقوم الهيئة بعقد اجتماع مبدئي مع المكلف قبل قبول طلب اتفاقية التسعير المسبق للنظر في مدى إمكانية قبول طلبه.

نتوقع أن تنشر الهيئة المزيد من التوجيهات الخاصة بأحكام برنامج تطبيق اتفاقيات التسعير المسبق في وقت لاحق.

نُقدّم في هذه المقالة لمحة عامة حول اتفاقيات التسعير المسبق؛ للمساعدة في توفير معلومات بخصوص التغييرات القادمة في مشهد تسعير المعاملات في المملكة العربية السعودية.

ما المقصود باتفاقية التسعير المسبق؟

بصفة عامة، يتم التفاوض على تطبيق اتفاقيات التسعير المسبق بين المكلف وهيئة الضرائب المعنية قبل تنفيذ المعاملات ذي الصلة، وعادةً ما تكون هذه المعاملات صالحة لفترة زمنية منصوص عليها تتراوح ما بين ٣ إلى ٥ سنوات. وفي حالات معينة، يحق للهيئة تطبيق اتفاقية التسعير المسبق على السنوات اللاحقة الذي يسمح للمكلف بتضمين عدد محدد من السنوات في الاتفاقية (ما بين ٣ إلى ٥ سنوات) قبل التقدّم بطلب تطبيق اتفاقية التسعير المسبق.



هي اتفاقية ملزمة بين المكلف وهيئة الضرائب التي تقرر منهجية عادلة لتسعير المعاملات التي تتم بين الأشخاص المرتبطين.

تهدف اتفاقيات التسعير المسبق إلى منح المكلف سعر عادل للمعاملات الخاضعة للضريبة التي تتم بين الأشخاص المرتبطين، مما يساهم في تقليل تكاليف الامتثال لتعليمات تسعير المعاملات وتقليل من تكاليف الامتثال والحد من المنازعات التي تنشأ نتيجة تسعير المعاملات.

ما أنواع اتفاقيات التسعير المسبق؟

- **اتفاقيات التسعير المسبق الأحادية** - تُحرر هذه الاتفاقيات بين المكلف والهيئة الضريبية داخل الدولة التي يُمارس فيها المكلف نشاطه. ويُطبق هذا النوع من الاتفاقيات عندما لا يستطيع المكلف الدخول في اتفاقيات التسعير المسبق الثنائية / متعددة الأطراف بسبب عدم تطبيق اتفاقية لدفع الضرائب. وتمنح اتفاقيات التسعير المسبق الأحادية المكلف الثقة في حصوله على سعر عادل للضرائب من وجهة نظره، في الدولة التي يُمارس بها أنشطته؛ في حالة قيامه بالمعاملات العابرة للحدود. ويُمكن أن تؤدي اتفاقية التسعير المسبق الأحادية إلى الازدواج الضريبي في حالة رفض الهيئة الضريبية في الجهة القضائية الضريبية الخاصة بهذه الهيئة للطرف الآخر لنتيجة اتفاقية التسعير المسبق الأحادية.
- **اتفاقيات التسعير المسبق الثنائية** - تحرر هذه الاتفاقيات بين المكلف، والهيئة الضريبية في الدولة التي يعمل فيها المكلف، والجهة الضريبية في الدولة التي يعمل فيها الطرف ذو الصلة. ويُفضل هذا النوع من اتفاقيات التسعير المسبق على نظيرتها الأحادية لأنها تُساهم في القضاء على الازدواج الضريبي. وبشكل عام، يعيب اتفاقيات التسعير المسبق الثنائية طول الفترة الزمنية التي تستغرقها للوصول إلى نتيجة مُقارنةً بالتي تستغرقها اتفاقيات التسعير المسبق الأحادية.
- **اتفاقيات التسعير المسبق متعددة الأطراف** - تُحرر هذه الاتفاقيات بين الهيئات الضريبية مُتعددة (أكثر من اثنتين) والمكلف الذي يمارس نشاطه في الجهة القضائية الضريبية الخاصة بهذه الهيئات.

وفيما يخص المملكة العربية السعودية، نتوقع أن تقلل هيئة الزكاة والضريبة والجمارك تطبيق اتفاقيات التسعير المسبق الأحادية والثنائية ومتعددة الأطراف. ونتوقع مزيداً من التوضيح في هذا الشأن بمجرد نشر هيئة الزكاة والضريبة والجمارك المزيد من التوجيهات الخاصة بأحكام برنامج تطبيق اتفاقيات التسعير المسبق.



ما أوجه استفادة المكلف من تطبيق اتفاقيات التسعير المسبق؟

- **تقليل تكاليف الامتثال:** من الممكن أن تُساهم اتفاقيات التسعير المُسبق في تقليل الوقت المستغرق والموارد المنفقة من قبل المكلف على الامتثال لنظام تسعير المعاملات.
- **توطيد الثقة في عملية التخطيط الضريبي:** تمنح اتفاقيات التسعير المسبق الثقة للمكلف في المعاملات الضريبية الخاصة بمعاملاتهم التي تتم مع الأشخاص المرتبطين، مما يساعدهم على تخطيط عملياتهم التجارية على نحو أكثر فعالية. وعلاوةً على ذلك، توفر هذه الاتفاقيات للمكلف الفرصة لمناقشة الأمور المعقدة مع الهيئات الضريبية والتي قد لا تكون مجدية بسبب القيود الزمنية المفروضة على عملية تدقيق / تقاضي تسعير المعاملات بأثر رجعي.
- **الحد من مخاطر عمليات تدقيق تسعير المعاملات والنزاعات الناشئة عنها:** من خلال وضع منهجية تسعير معاملات مُتفق عليها، تُساهم اتفاقيات التسعير المسبق في الحد من مخاطر عمليات تدقيق تسعير المعاملات والنزاعات الناشئة عنها (إلا إذا كانت الافتراضات الأساسية التي تم الاتفاق عليها كجزء من اتفاقية التسعير المسبق صحيحة)، ويمكن أن تُساهم أيضاً في القضاء على الأزواج الضريبي.
- **تجنب التقاضي والعقوبات المحتملة لعدم الامتثال لنظام تسعير المعاملات:** يمكن أن توفر اتفاقيات التسعير المسبق للمكلف إطاراً لحل الآراء المختلفة بين المكلف والهيئة الضريبية دون اللجوء إلى مرحلة التقاضي، حيث إن عملية التقاضي مكلفة للغاية وتستغرق وقتاً طويلاً.

ما أوجه استفادة الهيئات الضريبية من تطبيق اتفاقيات التسعير المسبق؟

- **توفير سُبُل لتسوية المسائل المتعلقة بتسعير المعاملات بطريقة تعاونية وفعالة:** من خلال وضع تطبيق اتفاقية التسعير المسبق محل التفاوض، تتمكن الهيئة الضريبية من التعاون مع المكلف لتسوية المسائل المتعلقة بتسعير المعاملات بطريقة تعاونية وفعالة دون التقيد بالقيود الزمنية المفروضة بشكل عام على عمليات تدقيق تسعير المعاملات بأثر رجعي.
- **مساعدة الهيئات الضريبية في تخصيص الموارد على نحو أكثر فعالية:** من خلال خفض عدد المنازعات الناشئة حول عمليات تسعير المعاملات، يمكن للهيئات الضريبية تخصيص مواردها على نحو أكثر فعالية وتركيز جهودها على عمليات التدقيق الميدانية للمكلفين الذين لم يتقدموا بطلب تطبيق اتفاقية التسعير المسبق.
- **الحد من عدد المنازعات التي تنشأ عن عمليات تسعير المعاملات:** من خلال وضع منهجية تسعير معاملات متفق عليها، تُساهم اتفاقيات التسعير المسبق بشكل عام في الحد من عدد النزاعات الناشئة عن عملية تسعير المعاملات، وتساعد في توفير الوقت الذي تقضيه لجان الاستئناف / المحاكم في البت في قضايا تسعير المعاملات.
- **تحسين مجمل العلاقة مع المكلف:** من خلال التعاون مع المكلف في التفاوض على تطبيق اتفاقيات التسعير المسبق، يُمكن للهيئات الضريبية تحسين علاقتها مع المكلفين وتهيئة بيئة ملائمة لممارسة الأنشطة التجارية.

ما المراحل النمطية للدخول في اتفاقية التسعير المسبق مع الهيئة؟

المرحلة ١ – استشارة ما قبل التقدّم بالطلب:

يُمكن للمكلفين الاجتماع مع الهيئات الضريبية لمناقشة إمكانية التفاوض حول التقدّم بطلب تطبيق اتفاقية التسعير المسبق، وينطوي ذلك على فهم توقعات الهيئات الضريبية من حيث المعلومات التي سيحتاجها المكلف توفيرها أثناء عملية التقديم بطلب تطبيق اتفاقية التسعير المسبق. إضافةً إلى ذلك، يمنح هذا الاجتماع الفرصة لهيئة الضرائب لتحديد مدى استعدادها للمضي قدماً في عملية قبول طلب تطبيق اتفاقية التسعير المسبق من عدمه في حالة تقدّم المكلف بالطلب. وعامّةً، استشارات ما قبل التقدّم بالطلب غير ملزمة بطبيعتها، وإذا أُقرت اللوائح، يمكن إجراؤها على أساس مجهول دون الكشف عن اسم المكلف.

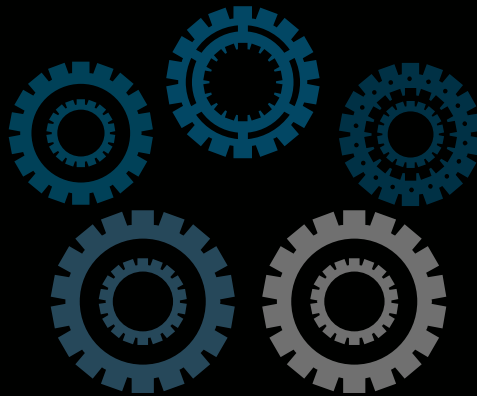
وفيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية، اجتمعات ما قبل التقدّم بالطلب خطوة إلزامية يتحتم إجراؤها قبل شروع هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في قبول طلب تطبيق اتفاقية التسعير المسبق. ومع ذلك، يجب معرفة مدى إمكانية سماح الهيئة بعقد اجتماع ما قبل التقدّم بطلب التطبيق على أساس مجهول، ومدى الحاجة إلى تقديم طلب منفصل لعقد اجتماع ما قبل التقدّم بالطلب قبل التقدّم بطلب تطبيق اتفاقية تسعير المعاملات الرسمي إلى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.



المرحلة ٢ – التقدّم بطلب رسمي لتطبيق اتفاقية التسعير المسبق:

يجب على المكلفين تقديم طلب رسمي للتفاوض حول تطبيق اتفاقية التسعير المسبق والذي يحدد موقفهم تجاه منهجية تسعير المعاملات المتعلقة بالمعاملات مع الأشخاص المرتبطين. وعادةً، يتضمن طلب تطبيق اتفاقية التسعير المسبق على ما يلي:

نظرة عامة على المجموعة والمكلف



التحليل الاقتصادي للمعاملة المشمولة، بما في ذلك سياسة التسعير المتعلقة بالمعاملات المشمولة؛ و

ظروف السوق والبيئة الاقتصادية التي ينشط بها المكلف؛

الافتراضات الأساسية المتعلقة بالمعاملات المشمولة في فترة تطبيق اتفاقية التسعير المسبق.

التحليل الوظيفي للمعاملة التي ينوي المكلف تضمينها في اتفاقية التسعير المسبق ("المعاملات المشمولة")؛

وفي حالات تطبيق اتفاقيات التسعير المسبق الأحادية، يجب على المكلف التقدّم بطلب تطبيق اتفاقية التسعير المسبق إلى الهيئة الضريبية ذات السلطة القضائية في الدولة التي يمارس بها أنشطته. وفي حالات تطبيق اتفاقيات التسعير المسبق الثنائية / متعددة الأطراف، يُقدم المكلف / الأشخاص المرتبطين طلبًا لتطبيق اتفاقية التسعير المسبق (ينبغي أن يكون متطابقًا مع الوثيقة ذاتها) الموجودة لدى الهيئات الضريبية المعنية في الدول التي يمارسون أنشطتهم بها.

وفيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية، سيتوجب على المكلفين والخاضعين لجباية الزكاة الانتظار حتى تنشر هيئة الزكاة والضريبة والجمارك المزيد من التوجيهات التي تتوقع أن توفر المزيد من التوضيحات فيما يخص صيغة / محتويات طلب تطبيق اتفاقيات التسعير المسبق وعملية التسجيل. وبيان تفصيلي بما يتعين على المكلفين والخاضعين لجباية الزكاة تقديم هذا الطلب يدويًا أو من خلال بوابة إلكترونية، وهل سيتوجب على المكلفين والخاضعين لجباية الزكاة سداد أي رسوم للتقديم، وما إلى ذلك.

المرحلة ٣ – المراجعة والتحليل:

بمجرد تقديم طلب تطبيق اتفاقية التسعير المسبق، ستراجع الهيئة الضريبية طلب المكلف وإجراء تحليل للحقائق والظروف ذات الصلة. وقد يستلزم ذلك مقابلة المكلف لجمع المزيد من الحقائق / الفهم حول الأعمال التجارية / المعاملات المشمولة في طلب الاتفاقية. إضافةً إلى ذلك، في بعض الحالات، قد تُجري الهيئات الضريبية زيارات ميدانية تُلخّص في مقابلة المسؤولين عن أداء الوظائف الرئيسية للتحقق من صحة التحليل الوظيفي المُقدم من المكلف كجزء من طلب تطبيق اتفاقية التسعير المسبق.

وفيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية، يجب تحديد ما إذا كانت الهيئات الضريبية ستجري زيارات ميدانية واجتماعات وظيفية مستقلة للتحقق من صحة الحقائق الواردة في طلب تطبيق اتفاقية التسعير المسبق المقدم من المكلف / الخاضع لجباية الزكاة.

المرحلة ٤ – تقرير بيان الموقف:

بمجرد انتهاء الهيئات المعنية بالنظر في طلبات تطبيق اتفاقيات التسعير المسبق من تقصي الحقائق، سيشرعون في إعداد تقرير لبيان موقفهم والتي من شأنها تلخيص وجهة نظرهم حول نهج تسعير المعاملات الذي اقترحه المكلف.

وفي حالات اتفاقيات التسعير المسبق الأحادية، يتم مشاركة تقرير بيان الموقف بشكل عام مع المكلف. أما بالنسبة لاتفاقيات التسعير المسبق الثنائية / متعددة الأطراف، يتم تبادل تقرير بيان الموقف بين الهيئات الضريبية المختصة ذات الاختصاص الضريبي والتي تمثل طرفًا في عملية تطبيق اتفاقيات التسعير المسبق.

وفيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية، نتوقع الاطلاع على مزيد من التوضيحات بمجرد نشر هيئة الزكاة والضريبة والجمارك لمزيد من التوجيهات والإيضاحات الإضافية.



المرحلة ٥ – التفاوض:

هي المرحلة التي يتفاوض فيها المكلف وهيئة الضرائب على الشروط النهائية لاتفاقية التسعير المسبق.

في حالات اتفاقيات التسعير المسبق الأحادية، وبعد مشاركة تقرير بيان الموقف، يتفاوض المكلف وهيئة الضريبة على الاتفاق على الشروط النهائية لآلية تطبيق اتفاقية التسعير المسبق.

وفي حالات اتفاقيات التسعير المسبق الثنائية / متعددة الأطراف، تتفاوض الهيئات المختصة في الاختصاص الضريبي المعني على الشروط النهائية لتطبيق اتفاقيات التسعير المسبق، وتشارك الهيئة الضريبة في البلد المعني نتيجة هذا التفاوض مع المكلف لغرض القبول أو الرفض.

المرحلة ٦ – التوقيع:

بمجرد الموافقة على شروط اتفاقية التسعير المسبق، يوقع كل من المكلف وهيئة الضرائب الاتفاقية لتصبح ملزمة للمعاملات التي تشملها سنوات الاتفاقية (تخضع لاستيفاء جميع الافتراضات الأساسية طوال الفترة التي تشملها اتفاقية التسعير المسبق).

وفيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية، نتوقع المزيد من التوضيحات بمجرد نشر هيئة الزكاة والضريبة والجمارك لمزيد من التوجيهات. ومع ذلك، نتوقع أنه على عكس الأحكام المسبقة، سيكون طلب تطبيق اتفاقيات التسعير المسبق ذي طبيعة ملزمة نظرًا لتضمنه على اتفاقية سيتم توقيعها بين المكلف / الخاضع لجباية الزكاة وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

المرحلة ٧ – الامتثال بعد تطبيق اتفاقيات التسعير المسبق:

خلال فترة تطبيق اتفاقية التسعير المسبق، سيتوجب على المكلف الامتثال لشروط الاتفاقية، وقد يشمل ذلك تزويد الهيئة الضريبة بتقارير الامتثال السنوية المتعلقة بالمعاملات التي تتم مع الأشخاص المرتبطين، بما في ذلك إثبات عدم حدوث تغييرات في الافتراضات الأساسية المتفق عليها بصفتها جزءًا من اتفاقية التسعير المسبق. وعلاوة على ذلك، يجوز للهيئات الضريبة إجراء عمليات تدقيق امتثال لاتفاقيات التسعير المسبق لتقييم مدى دقة واكتمال تقرير الامتثال السنوي.

وفيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية، تنص تعليمات تسعير المعاملات على ضرورة تقديم المكلفين / الخاضعين لجباية الزكاة تقارير امتثال سنوية. ومع ذلك، نتوقع المزيد من التوضيحات بمجرد نشر هيئة الزكاة والضريبة والجمارك لمزيد من التوجيهات المتعلقة بصيغة / محتويات تقارير الامتثال السنوية، ومدى صحة إجراء الهيئات الضريبة عمليات تدقيق الامتثال وتيرة / الجدول الزمني المتوقع لاستكمال عمليات التدقيق هذه.

كم عدد السنوات التي تشملها اتفاقية التسعير المسبق عادةً؟

يختلف عدد السنوات التي تشملها اتفاقية التسعير المسبق بناءً على الجهة القضائية والظروف المحددة التي يخضع لها المكلف. وعادةً، تشمل اتفاقية التسعير المسبق فترة تمتد ما بين ثلاث إلى خمس سنوات، على الرغم من سماح بعض الجهات الضريبة بفترة أطول. علاوةً على ذلك، إذا لم يلحق الافتراضات الأساسية أي تغييرات، قد يتمكن المكلف من تجديد اتفاقية التسعير المسبق بسهولة بعد انتهاء صلاحيتها.

ينبغي أن تحقق مدة تطبيق اتفاقية التسعير المسبق توازنًا بين منح المكلف درجة كافية من الثقة والاستقرار والسماح بإجراء التعديلات إذا تغيرت ظروف السوق أو إذا خضع النشاط التجاري للمكلف لتغييرات جوهرية.

ينبغي للمكلف اعتبار التكاليف والفوائد المحتملة لفترة تطبيق اتفاقية التسعير المسبق، حيث قد تتطلب الفترات الأطول مزيدًا من الوقت والموارد للتفاوض والتنفيذ، في حين أن الفترات الأقصر قد توفر قدرًا أقل من الثقة للمكلف وقد تتطلب زيادة وتيرة المفاوضات.

وتنص معلومات تسعير المعاملات المعمول بها في المملكة العربية السعودية على أن يشمل طلب تطبيق اتفاقية التسعير المسبق مدة ثلاث (3) سنوات. وعلى أية حال، نتوقع أن تكون عملية تجديد مدة اتفاقية التسعير المسبق مباشرة إلى حد ما وأقل استهلاكًا للوقت في حالة لم يلحق نمط حقائق المكلف / الخاضع لجباية الزكاة أية تغييرات.

تطلعات مستقبلية

يعد تطبيق برنامج اتفاقية التسعير المسبق تطوراً إيجابياً وجوهرياً، حيث يوفر اتفاقاً بديلاً وملزماً للمكلفين والخاضعين لجباية الزكاة مع هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. وعلاوةً على ذلك، يطمئن المكلفين بشكل مسبق حول أوضاع تسعير المعاملات لفترات محددة.

ونتوقع أن يؤدي نشر الهيئة لتعليمات تسعير المعاملات المعدلة وتطبيق برنامج اتفاقيات التسعير المسبق، متبوعاً بملاحظات توجيهية أو أجوبة الأسئلة الأكثر شيوعاً، إلى توضيح عدد من الأوجه التي تمت مناقشتها أعلاه. وينطوي ذلك على أسئلة كالتالي:



وتجدر الإشارة إلى ما تنص عليه نظام تسعير المعاملات السارية من جواز توجه المكلفين إلى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك لطلب الحصول على حكماً غير ملزماً حال حاجتهم إلى مزيد من المعلومات بشأن آلية تطبيق تعليمات تسعير المعاملات على وضعهم الضريبي. وعلى الرغم من ذلك، ومن واقع تجربتنا، لم يلجأ أي مكلف بعد إلى هذا الخيار بسبب الطبيعة غير الملزمة لمثل هذه الأحكام المسبقة. وبتطبيق اتفاقيات التسعير المسبق، والتي نتوقع أن تكون بطبيعة ملزمة، من المنتظر أن ينظر المكلفين والخاضعين لجباية الزكاة التقدّم بطلب تطبيق اتفاقيات التسعير المسبق بمزيد من الإيجابية لأنها تمنحهم الثقة واليقين المسبق.

وختاماً، بالنظر إلى تاريخ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في شأن الاعتراض على مواقف تسعير المعاملات الذي يقدمها المكلفين، يجدر بنا نصح المكلفين والخاضعين لجباية الزكاة بتقييم مدى حاجتهم إلى التقدّم بطلب تطبيق اتفاقيات التسعير المسبق، مع الأخذ في الاعتبار مدى تعقيد وطبيعة معاملاتهم مع الأشخاص المرتبطين. وفي حالة التقدّم بطلب تطبيق اتفاقيات التسعير المسبق، فمن الأهمية بمكان البدء في التحضير لذلك مقدماً؛ لضمان إمكانية تضمين هذه المعاملات بمجرد بدء هيئة الزكاة والضريبة والجمارك تطبيق برنامج اتفاقيات التسعير المسبق من قبل الهيئة.

جهات الاتصال

محمد صرّوخ

رئيس شؤون نمو قطاع الخدمات
الضريبية والقانونية وتسعير المعاملات
في منطقة الشرق الأوسط
mserokh@deloitte.com

كاشف جامهغيري

رئيس شؤون ضرائب الشركات والأعمال
في المملكة العربية السعودية
kjahangiri@deloitte.com

داليل خالد

رئيس شؤون تسعير المعاملات في المملكة
العربية السعودية ورئيس شؤون الضرائب
في قطاع التكنولوجيا والإعلام والاتصالات
في منطقة الشرق الأوسط
dkhalid@deloitte.com

ناصر الصفا

رئيس شؤون المآزعات الضريبية
في المملكة العربية السعودية
nalsagga@deloitte.com

حسين مياصاهب

شريك - الإمارات العربية المتحدة
تسعير المعاملات
hmiyasaheb@deloitte.com

صالح الدرعان

الشريك الوطني
الشؤون الضريبية والقانونية
ضريبة الشركات
salderaan@deloitte.com

يونس أسفر

مدير رئيسي
تسعير المعاملات
yuafsar@deloitte.com

جوي موكرجي

مدير تنفيذي
تسعير المعاملات
jmukherjee2@deloitte.com

مهملد الغامدي

مدير
الشؤون الضريبية والقانونية
تسعير المعاملات
malghamdi@deloitte.com

محمد الطليحي

مدير
الشؤون الضريبية والقانونية
تسعير المعاملات
maltulayhi@deloitte.com

محمد ابو حجلة

مدير رئيسي
الشؤون الضريبية والقانونية
تسعير المعاملات
mabuhijleh@deloitte.com

قد تمت كتابة هذا التقرير بصفة عامة، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على ما يحتوي عليه لتغطية حالات محددة. إن تطبيق المبادئ المنصوص عليها يتوقف على الظروف الخاصة بكل حالة وينصح بالحصول على الإستشارة المهنية قبل القيام أو الإحجام عن أي تصرف بالإعتماد على محتوى هذا التقرير.

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) شركة ذات مسؤولية محدودة (د إم إي) هي شركة تابعة لديلويت شمال جنوب أوروبا شركة ذات مسؤولية محدودة، بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وقبرص، وديلويت شمال جنوب أوروبا شركة ذات مسؤولية محدودة (ن س إي) هي شركة مرخص لها من قبل ديلويت توش توهاماتسو المحدودة، وهي شركة بريطانية خاصة محدودة بضمناً.

يستخدم اسم "ديلويت" للدلالة على واحدة أو أكثر من الشركات الأعضاء المرخص لها من قبل ديلويت توش توهاماتسو المحدودة، وهي مجموعة عالمية من شركات الأعضاء المرخص لها، والكيانات المرتبطة بها، تتمتع الأخيرة وكل من الشركات المرخص لها بشخصية قانونية مستقلة خاصة بها. لا تقدم ديلويت توش توهاماتسو المحدودة أو ديلويت ن س إي أو ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) شركة ذات مسؤولية محدودة أي خدمات للعملاء، يُرجى مراجعة موقعنا الإلكتروني على العنوان التالي: www.deloitte.com/about.

تعتبر ديلويت شركة عالمية رائدة في مجال التدقيق والمراجعة، والاستشارات الإدارية والمالية، وخدمات استشارات المخاطر، وخدمات الضرائب والخدمات المتعلقة بها. وهي توفر خدماتها لأربع من بين خمس شركات على قائمة مجلة فورتشن العالمية لأفضل 500 شركة، بفضل شبكة عالمية مترابطة من الشركات الأعضاء المرخص لها في أكثر من 130 دولة. للحصول على المزيد من التفاصيل حول مهنيي ديلويت الـ 410,000 وأثرهم الإيجابي في مختلف القطاعات، يُرجى مراجعة موقعنا الإلكتروني على العنوان التالي: www.deloitte.com.

يسرّ د إم إي أن تقدم الإستشارة المهنية للقراء حول كيفية تطبيق المبادئ المنصوص عليها في التقرير بحسب ظروفهم الخاصة. لا تتحمل د إم إي أي واجب أو مسؤولية عن أي خسارة يكون سببها التصرف أو الإحجام عن التصرف نتيجة الإعتماد على أي معلومات يحتوي عليها هذا التقرير.

د إم إي هي واحدة من الشركات الرائدة في تقديم الخدمات المهنية الإستشارية وقد تأسست في منطقة الشرق الأوسط ويمتد وجودها منذ سنة 1926 في المنطقة. إن وجود شركة د إم إي في منطقة الشرق الأوسط مكرّس من خلال الشركات الحائزة على ترخيص لتقديم الخدمات وفقاً للقوانين والمراسيم المرعية الإجراء في البلد التابعة له وتتمتع بالشخصية القانونية المستقلة. لا تستطيع الشركات والكيانات المرخصة من قبلها إلزام بعضها البعض وأو إلزام شركة د إم إي. وعند تقديم الخدمات، تتعاقد كل شركة أو كيان بشكل مستقل مع العملاء الخاصين بهم وتكون هذه الشركات والكيانات مسؤولة فقط عن أفعالها أو تقصيرها.

تقدّم د إم إي خدمات التدقيق والمراجعة وخدمات الضرائب والاستشارات الإدارية والمالية وخدمات استشارات المخاطر في المؤسسات وتضم قرابة 5,900 شريك وموظف يعملون من خلال 29 مكتباً في 15 بلداً.